ردمد
٢٥١٨-٩٢٧١
ردمد الالكتروني
٢٥١٨-٩٣٦٠

ديوان الوقف السني
العتبة العباسية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية
مركز الدراسات الافريقية

# مجلة دراسات افريقية

مجلة فصلية محكمة
تعنى بشؤون القارة الافريقية
تصدر عن مركز الدراسات الافريقية

العدد
الثالث والعشرون
المجلد الثالث
ذي الحجة ١٤٤٧ هـ
حزيران - ٢٠٢٦ م

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

# أعضاء هيئة التحرير

| ت | الاسم | التخصص | الجامعة | الدولة |
|---|---|---|---|---|
| ١ | أ.م أمجد زين العابدين طعمة | علاقات دولية | الجامعة المستنصرية | العراق |
| ٢ | أ.د. ذاكر محي الدين عبد الله | تأريخ إفريقيا | جامعة الموصل | العراق |
| ٣ | أ.د. نوار جليل هاشم | علاقات دولية | الجامعة المستنصرية | العراق |
| ٤ | أ.د. محمد محمار جي | تاريخ إفريقيا | الجامعة الإسلامية بمنيسوتا | الولايات المتحدة |
| ٥ | أ.د. عبد الله الفيكي البشير | تاريخ إفريقيا | جامعة الخرطوم | السودان |
| ٦ | أ.د. أحمد عبد الدايم محمد | تاريخ إفريقيا | جامعة القاهرة | مصر |
| ٧ | د. ياسر محمد العبيد | الاقتصاد الإفريقي | جامعة إفريقيا العلمية | السودان |
| ٨ | د. أبو بكر فضل محمد | باحث في الدراسات الإفريقية | مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الاحمر | السودان |
| ٩ | أ.م.د. إبراهيم برمة أحمد | الحضارة الإسلامية | جامعة الملك فيصل | تشاد |
| ١٠ | أ.م.د. سايو بابا دينى | دراسات إفريقية | جامعة الهدى | بوركينا فاسو |
| ١١ | أ.م.د. سعيد ناسرى برونغوا | الحضارة الإسلامية | جامعة الزيتونة | تونس |
| ١٢ | أ.م.د. نافع جميل خلف الهلال | العقيدة والفكر الإسلامي | جامعة الكوفة / كلية التربية الأساسية | العراق |
| ١٣ | د.عبدالوهاب الطيب بشير | علوم سياسية | مركز البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة إفريقيا | السودان |
| ١٤ | أ.م. عماد الدين حسين بحر الدين | الدراسات الإستراتيجية | الزعيم الأزهري/ معهد البحوث والدراسات السودانية والدولية | السودان |

المجلد الثالث
العدد الثالث والعشرون

مجلة دراسات إفريقية

شهر ذو الحجة ١٤٤٧هـ
حزيران ٢٠٢٦م

volume 3
Issue 23

Journal of African Studies

Dhul-Hijjah 1447
June . 2026

# المحتويات


| | | |
|---|---|---|
| الانتخابات العامة في تنزانيا ٢٠٢٥م قراءة في المشهد السياسي | بدر الدين رحمة محمد علي | ٢٣ |
| العلاقات المغربية الموريتانية في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية في المدّة من ١٩٥٦-٢٠١١م | آدم محمد حسن ابكر كبس | ٥١ |
| الموقف الإثيوبي من توزيع الأملاك الإيطالية بشرق أفريقيا: دراسة في الدبلوماسية الإفريقية الناشئة (١٩٥٠-١٨٨٩) | عمار أبكر محمد إدريس | ٦٩ |
| الأمن المائي في أفريقيا والقانون الدولي العام | يحيى حسن جديع<br>صفاء خليل كاظم | ١٠٣ |
| بوكو حرام: رؤية في النشأة والقدرات وسبل المواجهة | عبـدهـ مختـار موسى | ١٢٥ |
| دبلوماسية الشراكة: دراسة في التوجه الصيني تجاه أفريقيا | امجد زين العابدين طعمة<br>غسان كريم مجذاب | ١٥٧ |

المجلد الثالث
العدد الثالث والعشرون

مجلة دراسات إفريقية

شهر ذو الحجة ١٤٤٧هـ
حزيران ٢٠٢٦م

volume 3
Issue 22

**Journal of African Studies**

Dhul-Hijjah 1447
June . 2026


| | | |
|---|---|---|
| الشرعية السياسية وتحقيق الاستقرار في دول القارة الأفريقية | مهند عبد الواحد النداوي | ١٩١ |
| تاريخ نشأة نظام الحواكير في دارفور وتطورها(٢٠٠٨ – ٢٠١٨م) | حنان عبد الرحمن عبد الله التجاني<br>حافظ عمر محمد عمر | ٢٢٣ |
| قناة موزمبيق: الأمن البحري في مواجهة القرصنة والصراع الجيوسياسي | تامر سامي | ٢٤٥ |
| حرب السودان وتداعياتها الأمنية على الدولة الليبية ٢٠٢٣-٢٠٢٥م | محمود عبد السلام الدالي<br>سعيد علي كوزي<br>إدريس علي إدريس مخلوف | ٢٧١ |
| شخصية العدد: كوامي نكروما: سيرة قائد التحرر الإفريقي وبناء الدولة الغانية | حيدر جواد كاظم جاسم الشافعي | ٣١٣ |
| عرض كتاب: داخل أفريقيا، تأليف: جون جنتر | لؤي جمعة فاضل | ٣٢٥ |

# الموقف الإثيوبي من توزيع الأملاك الإيطالية بشرق أفريقيا: دراسة في الدبلوماسية الإفريقية الناشئة (١٩٥٠-١٨٨٩)

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

# الموقف الإثيوبي من توزيع الأملاك الإيطالية بشرق أفريقيا: دراسة في الدبلوماسية الإفريقية الناشئة (١٩٥٠-١٨٨٩)

**الدكتور عمار أبكر محمد إدريس**
**رئيس قسم التاريخ – الأستاذ المساعد والباحث في الشأن الإفريقي**
**بكلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة الجزيرة- السودان**
**Ammarabaker84@gmail.com**

**تاريخ الاستلام:**
٢٥/ ٤/ ٢٠٢٦

**تاريخ القبول:**
٣٠/ ٤/ ٢٠٢٦

**تاريخ النشر:**
١/ ٦/ ٢٠٢٦

**الكلمات المفتاحية:**
إثيوبيا، الأملاك الإيطالية، شرق إفريقيا، الدبلوماسية الناشئة، المستعمرات.

**ملخص البحث:**

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة وتطور الدبلوماسية الإثيوبية في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال تحليل موقفها واستراتيجيتها تجاه إدارة الأزمة حول قضية توزيع الأملاك الإيطالية في شرق إفريقيا. وتقييم دور هذه الدبلوماسية الناشئة في تعزيز مكانة إثيوبيا الإقليمية والدولية واستعادة سيادتها في مرحلة دقيقة شهدت تحولات جيوسياسية كبرى. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، بهدف تتبع الأحداث والتطورات المتعلقة بإدارة القضية ترتيبًا زمنيًا، ومنهج دراسة الحالة، للكشف عن طبيعة الدبلوماسية الإثيوبية، والمنهج التحليلي، بقصد تحليل الخطاب السياسي الإثيوبي، ومواقف الدول الكبرى، القرارات الأممية الخاصة بإدارة الأزمة. مستندًا إلى المصادر الأولية كالوثائق الرسمية والتقارير، والمصادر الثانوية التي تتمثل في المراجع والكتب. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، نجحت إثيوبيا في إدارة الأزمة السياسية الدولية حول قضية تصفية الأملاك الإيطالية في شرق أفريقيا، عبر استراتيجية دبلوماسية مكنتها من تحويل الأزمة إلى قضية سيادة وشرعية دولية وأمن قومي، مستفيدةً من رمزيتها كدولة مستقلة، وضحية الاستعمار الفاشي.

**المجلد الثالث العدد (٢٣)**
**شهر ذو الحجة – ١٤٤٧هـ**
**حزيران ٢٠٢٦م**

# The Ethiopian Position on the Distribution of Italian Properties in East Africa: A Study in Emerging Africa Diplomacy 1950 - 1889

**Dr; Ammar Abaker Mohamed Idries**
**Assistant Professor and Researcher in Africa Affairs**
**Faculty of Arts and Humanities**
**University of Gezira- Sudan**
**Ammarabaker84@gmail.com**

**Received:**
25/4/2026
**Accepted:**
30/4/2026
**Published:**
1/6/2026

**Keywords:**
Ethiopia, Italian possessions, East Africa, emerging diplomacy, colonies.

**Journal of African Studies**
volume (3)
Issue (23)
Dhul-Hijjah 1447 H

**Absrract**

This study aims to explore the nature and development of Ethiopian diplomacy during the period following the Second World War, by examining its position and strategies in managing the crisis related to the redistribution of the Italian colonies in Africa. The study highlights Ethiopia's diplomatic role in reinforcing its regional standing and its steadfast efforts during a highly sensitive phase of international and regional negotiations. The study adopts the historical methodology, seeking to trace the events and developments related to the management of the case over time. It also employs a case-study approach to uncover the nature of Ethiopian diplomacy and analytical methods to examine Ethiopia's political discourse, its decisions, and the positions of the major powers. Additionally, the study relies on diverse primary sources and documents, supported by secondary references and academic works. Among the key findings of the study is that Ethiopian diplomacy succeeded in reshaping the international debate around the issue of the Italian colonies and managed to influence the course of the crisis through strategic and dynamic diplomatic tools. This enabled Ethiopia to secure outcomes aligned with its national interests and security considerations.

**مقدمة**

تُعد **الدبلوماسية**(١) أداةً حيويةً للحفاظ على الاستقرار العالمي، حيث تجمع بين الذكاء السياسي والتفاوض الهادئ لتحقيق التوازن في العلاقات الدولية، خاصة في مواضيع النزاعات المعقدة التي تتطلب حلولًا طويلة الأمد. وعليه تأتي أهمية البحث من كونه يناقش دور الدبلوماسية الإثيوبية الناشئة في حماية المصالح الوطنية العُليا، وإدارة الأزمات، وفي تعزيز التعاون الدولي عبر هيئات الأمم المتحدة خلال الفترة بين (١٩٥٠-١٨٨٩). وتتمثل إشكالية البحث، في دراسة تحول إثيوبيا من دولة محتلة (خلال الحقبة الإيطالية) إلى فاعل دبلوماسي ناشط وفعَال في بيئة إقليمية ودولية معقدة، تسيطر عليها القوى الاستعمارية التقليدية وتوترات الحرب الباردة. تبحث الدراسة في كيفية تحدي الدبلوماسية الإثيوبية لهذه الهياكل القائمة في سبيل الحفاظ على مصالحها الوطنية العُليا في منطقة شرق أفريقيا بعد تصفية الاستعمار الإيطالي. وتنطلق الدراسة من سؤال مفاده كيف شكَلت قضية توزيع الأملاك الإيطالية في شرق أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، فرصة سانحة لتطوير الدبلوماسية الإثيوبية الناشئة، وما هي العوامل المحلية والإقليمية التي أثرت في صياغة هذا الموقف ونجاحه أو فشله في تحقيق أهداف إثيوبيا؟ وعند معالجة هذا السؤال المركزي سنتطرق إلى محاور أساسية وهي كالتالي:

(١) الدبلوماسية: هي فن وعلم إدارة العلاقات الدولية والتفاوض بين الدول والجهات الفاعلة في المجتمع الدولي، بهدف تحقيق المصالح الوطنية وتعزيز التعاون الدولي وحل النزاعات سلميًا. أنظر: هنري كسنجر، الدبلوماسية، ترجمة مالك فاضل البديري، (الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥)، ص١٤.

**أولًا، المقاربات الجغرافية والحضارية وأثرها على تكون الدولة الإثيوبية الحديثة في عهد الإمبراطور منليك الثاني:**

يعتبر الإمبراطور منليك الثاني[١] **(١٨٨٩-١٩١٣م)** أول من وضع الأسس والملامح العامة للدولة الحديثة في إثيوبيا. خاصة بعد تمكنه من تحقيق معظم الأهداف الاستراتيجية في مشروع بناء ملامح القومية الوطنية الإثيوبية التي فشل فيها جميع الأباطرة الذين سبقوه في الحكم. فعلى مستوى الإنجازات الداخلية نجح في ضم العديد من الأقاليم والمناطق الجغرافية البعيدة عن الهضبة الإثيوبية، وفرض سيطرته العسكرية على (الأوروموا، والأوقادين، والدناكل، وهرر، وبني شنقول، وغيرها من الإمارات والممالك المستقلة التي كانت تجاورها). وعليه أخرج دولة إثيوبيا من حيز النطاق الجغرافي والثقافي والعرقي الضيق للهضبة إلى فضاء واسع يشمل العديد من الثقافات والعرقيات والمجموعات القبلية المختلفة، ومناطق جغرافية متنوعة ومتباينة مناخيًا وصلت حدودها حتى منطقة الساحل على البحر الأحمر[٢]. كما سمح هذا التوسع الجغرافي لأديس أبابا بأن تفرض سيطرتها على معظم مناطق الموارد البشرية والزراعية والحيوانية، والعديد من طُرق التجارة الداخلية والخارجية في إقليم القرن الإفريقي[٣]. وأيضًا نجح الإمبراطور عبر سياسته الداخلية في فرض النظام المركزي القابض والذي من خلاله سيطر على جميع أقاليم الدولة الإثيوبية المتنوعة جغرافيًا

(١) الإمبراطور منليك الثاني: يرجع نسبه إلى منليك بن هايلي مالكوت بن سهل سيلاسي، وتدعي الرواية الإثيوبية بأنه من سليل الأسرة السلمانية الحاكمة في مملكة شوا. وهو الذي استطاع أن يوحد الأقاليم الإثيوبية تحت حكم الدولة المركزية، ويُعد أحد أعظم الأباطرة الذين حكموا إثيوبيا. أنظر: Harold G. Marcus, The Life and Times of Menelik; Ethiopia 18441913-, (Lawrenceville, NJ; Red sea Press, 1995), p87.

(٢) داليا سعد الدين، إثيوبيا: التوسع وتأسيس الدولة، (سلسلة دراسات أفريقيات المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٧)، ص١٨.

(٣) حسن مكي محمد، السياسات الثقافية في الصومال الكبير ١٨٨٧-١٩٨٦، (دار المركز الإسلامي الإفريقي، الخرطوم، ١٩٩٠)، ص٢٣.

وإثنيًا، كما نجح في استخدام البُعد الديني كأداة سياسية لتوحيد الأمة في إثيوبيا، واتخذ من شعار رمزية «الملك المسيحي" وسيلة دينية لتبرير التوسع جنوبًا في مناطق الأوورومو والدناكل، وعزز علاقاته مع الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية(١).

أما على الصعيد الدولي فحقق الإمبراطور منليك الثاني العديد من الإنجازات في ميدان العلاقات الدولية، ومن خلال سياسات خارجية متزنة تمكنت الدولة الإثيوبية من تحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، ونجحت دبلوماسيًا عبر وزارة خارجيتها في توظيف التنافس الغربي بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة وروسيا، لخدمة أجندتها **الجيوسياسية**(٢) وحماية مصالح أمنها القومي في منطقة القرن الإفريقي. وهذا واضح من خلال نجاح الحكومة في أديس أبابا بإقناع الدول الأوروبية الاستعمارية بترسيم حدودها الجيوسياسية الجديدة عقب مؤتمر برلين١٨٨٥م، وفي هذا الشأن قدمت الخارجية الإثيوبية الكثير من الحُجج والبراهين والبيانات اللازمة والمُقنعة لتوضيح أهمية ضم العديد من المناطق التي لا تخضع لسيطرتها في مفاوضاتها مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. وكذلك تمكنت الحكومة الإثيوبية من فرض سيادتها بالقوة والاعتراف باستقلالها وشرعيتها الدولية، كدولة إفريقية ناشئة، وذلك عقب انتصار قواتها على الجيش الإيطالي الغازي في معركة عدوة ١٨٨٦م(٣).

الملاحظة الجديرة بالذكر الكثير من المؤرخين رأوا أن الإمبراطور منليك الثاني

---

(١) ساهيد أديجومي، تاريخ إثيوبيا، ترجمة مصطفي مجدي الجمال، (المركز القومي للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١٨)، ص٥٦.

(٢) يُقصد بمصطلح الجيوسياسية: هو العدسة التي يُنظر من خلالها إلى أهمية المكان الجغرافي في تشكيل السياسة، أو بمعنى آخر كيف تستخدم السياسة الموقع الجغرافي لتحقيق القوة والنفوذ. أنظر: هالفورد ماكندر: محور الجغرافيا في التاريخ، ترجمة أحمد محمد الدباغ، (بدار الفرقد، يروت، ٢٠٢١)، ص٦.

(٣) راشد البراوي، الحبشة بين الاقطاع والعصر الحديث، (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦١)، ص٧١.

نجح في استمالة الدول الأوروبية عبر شعارات دينية مكنته من توظيف مصالح الدول الأوروبية الاستعمارية المشتركة التي كانت تتمثل في ضرورة القضاء على خطر سيطرة الدولة العثمانية الإسلامية، وتصفية جميع أملاكها في الإقليم ومنطقة ساحل البحر الأحمر. وظَف الإمبراطور هذه الاستراتيجية الأوروبية في خدمة أجندته التوسعية، وفي ذلك نجحت إثيوبيا في إقناع الدول الأوروبية بضرورة توسعها في اتجاه المثلث العفري المسلم، بهدف بناء دولة مركزية مسيحية قوية، تساعد في حماية المصالح التجارية الأوروبية، وتقف أمام عودة الأطماع العثمانية إلى المنطقة مستقبلًا[١]. ومن خلال هذه البراغماتية السياسية عززت إثيوبيا موقفها على حساب مصالح الدولة العثمانية في المنطقة عبر الدعم الأوروبي المسيحي؛ وفي هذا الجانب انهال الدعم العسكري والسياسي والدبلوماسي على الإمبراطور منليك الثاني، منذ أن كان حاكمًا في «شوا" سواءً كان ذلك بقصد مواجهة أعدائه من الأمراء الإثيوبيين أو مواجهة أعدائه من القبائل الصومالية ومجموعات الأورومو الإسلامية الذين كانوا يتلقون الدعم والمساعدة من الدولة العثمانية بسبب رابطة الأخوة الدينية الإسلامية[٢].

واصلت الدبلوماسية الإثيوبية نجاحاتها في عهد الإمبراطور منليك الثاني، حيث تمكنت عبر استخدام الميكافيلية السياسية الواقعية من توظيف تقاطعات المصالح والخلافات بين الدول الأوروبية في منطقة القرن الإفريقي لصالح حماية مشروع أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة. وفي هذا الشأن تلقى الإمبراطور الإثيوبي الدعم العسكري من روسيا سنة ١٨٨٤م، في مقابل الحفاظ على المصالح الروسية بمنطقة القرن الإفريقي، والعمل الجاد على معارضة المشاريع الألمانية والبريطانية في القرن الإفريقي[٣].

---

(١) عبدالله حسين، المسألة الحبشية، (المطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٩٥٣)، ص٥٣.

(٢) محمد أنيس، الدولة العثمانية والمشرق العربي، (مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٨٥)، ص١٦٣.

(٣) وليد محمد جرادات، الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر الماضي والحاضر، (دار الثقافة،

أما الدعم الفرنسي للإمبراطور جاء تنفيذًا لمحاولاتها المتكررة لتحقيق رؤيتها الاستراتيجية في القارة الإفريقية، التي كانت تتمثل في ضرورة الوصول إلى أقاليم وَسَط أفريقيا ومن ثم العمل على ربطها بمستعمراتها في غرب إفريقيا[١]. ولهذا جاء الاتفاق الفرنسي الإثيوبي بشأن إنشاء خط سكة حديد يعمل يصل بين ميناء جيبوتي الفرنسي على ساحل البحر الأحمر ومدينة أديس أبابا المعزولة طبيعيًا داخل الهضبة مرورًا بمدينة هرر. وكانت ترى الحكومة الفرنسية أن من خلال تنفيذ هذا المشروع في القرن الإفريقي يُمكنها الوصول إلى منطقة أعالي النيل، من ثم تتجه إلى دول حوض النيل في منطقة شرق إفريقيا. وبذلك تتمكن من صد المشروع الاستعماري البريطاني الذي كان يرمي إلى إنشاء خط سكة حديد «القاهرة- الكاب". وفي المقابل نجح الإمبراطور الإثيوبي في توظيف هذا المشروع الفرنسي بربط دولته المعزولة بالعالم الخارجي من خلال حصوله على منفذ بحري في جيبوتي[٢].

فقد شكل التقارب الفرنسي الإثيوبي تهديدًا للمصالح البريطانية في منطقة القرن الإفريقي وما حولها، ومع الإدراك البريطاني لهذا الخطر الثنائي، رأت حكومة جلالة الملكة ضرورة التفاوض مع إثيوبيا، بهدف التوصل إلى اتفاق دبلوماسي سياسي لإدارة الخلافات الحدودية بينهم في المنطقة. وتوصل الطرفان إلى توقيع معاهدة في مايو ١٨٩٧م، التي بموجبها امتدت الحدود الإثيوبية لشمل إقليم الأوقادين وبلاد الكافا والأورومو، حيث اعترفت بريطانيا بهذه الأقاليم ضمن نطاق الإمبراطورية الإثيوبية، وفي مقابل ذلك اعترفت إثيوبيا بالصومال البريطاني، ومع قَبُول الإمبراطور منليك الثاني بالحياد في مسألة التنافس والصراع الأوروبي المحتمل في منطقة أعالي النيل؛ وبهذا الاتفاق ضمنت بريطانية تقليص المشروع الفرنسي الاستعماري بعد

---

الدوحة، ١٩٨٧)، ص١٦٤.

(١) شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، (مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٧١)، ص١٢٣.

(٢) داليا سعد الدين، إثيوبيا: التوسع وتأسيس الدولة، المرجع السابق، ص١٤٥.

عملية تحييد الدعم الإثيوبي عنها في القرن الإفريقي[١].

كذلك تواصل الدعم الأوروبي للدولة الإثيوبية، وسُمح للإمبراطور منليك الثاني بحضور المؤتمر الأوروبي بخصوص المستعمرات الإفريقية المنعقد بتاريخ ١٨٩١م، وقدم خطابًا موجهًا لرؤساء وملوك الدول الأوروبية يؤكد فيه على حسب زعمه بضرورة العودة بالحدود الجغرافية الإثيوبية إلى مكانها التاريخي والطبيعي، التي كان يراها حسب زعمه تمتد من ساحل البحر الأحمر شرقًا بالتحديد مناطق الدناكل، حتى النيل الأبيض في السودان غربًا، ومن الخُرْطُوم في السودان شمالًا، حتى جَنُوب بحيرة «رودلف" في كينيا جنوبًا[٢]. وحاول الإمبراطور تبرير هذه الأطماع التوسعية باستعطاف هؤلاء الرؤساء والملوك بالخطاب الديني، حينما قال في خطابه إن دولة إثيوبيا المسيحية تقع في جزيرة معزولة وسط محيط من الكفرة والملحدين[٣]. وفي إطار الدعم البريطاني اللامحدود للإمبراطور الإثيوبي قدمت الحكومة البريطانية دعوة لكل من فرنسا وإيطاليا لحضور مؤتمر لندن في ديسمبر ١٩٠٦م، لمناقشة قضايا الأمن والاستقرار الداخلي في إثيوبيا، وكانت من أهم مُخرجات هذا المؤتمر اتفاق الدول الثلاث على سيادة وضمان استقرار الأوضاع الداخلية في الدولة الإثيوبية، ونجحت الدول الأوروبية في تحييد إثيوبيا من فكرة التوسع العسكري في المنطقة، أو إجراء اتفاقيات سياسية ثنائية مع أي دولة من الدول الاستعمارية أعلاه. وهكذا استفاد منليك الثاني من تباين مواقف الدول الأوروبية، وتوظيفها في خدمة أجندته السياسية والعسكرية والاقتصادية لنهضة الدولة الإثيوبية الحديثة في نهاية القرن التاسع عشر[٤].

---

(١) السيد رجب حراز، بريطانيا وشرق إفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال، (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧١)، ص٤٤.

(٢) ساهيد أديجومي، تاريخ إثيوبيا، مرجع السابق، ص٦٨.

(٣) جلال يحي، التنافس الدولي في بلاد الصومال، (دار المعرفة، القاهرة، ١٩٥٩)، ص١٢١.

(٤) السيد رجب حراز، بريطانيا وشرق إفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال، المرجع السابق، ص٦٢.

**ثانيًا: طبيعة ومرتكزات العلاقات الدبلوماسية في عهد الإمبراطور هيلاسيلاسي:**

لم تختلف السياسة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية التي اتبعها الإمبراطور هيلاسيلاسي[١] في الفترة ما بين (١٩٧٤-١٩٣٠م)، عن مفهوم الواقعية السياسية المرنة التي اتبعها سلفه منليك الثاني في عملية بناء العلاقات الدبلوماسية الخارجية مع الدول. وكانت سياسة هيلاسيلاسي الخارجية تقوم على مبدأ الحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية، مع محاولة التأثير في الشؤون الإقليمية والدولية عبر المشاركة النشطة لوزارة خارجيته في الهيئات الأممية، ولجانها بمختلف مستوياتها، وفي هذا الجانب لعبت إثيوبيا دورًا محوريًا في دعم جميع قضايا التحرر الأفريقي منذ انضمامها إلى المنظمة في عام ١٩٤٥م[٢]. وأيضًا اعتمد الإمبراطور هيلاسيلاسي على سياسة مبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وبناء علاقات مستقلة مع جميع الدول في المحيطين الإقليمي والدولي، وكان مبدؤها يقوم على حماية المصالح القومية الاستراتيجية لإثيوبيا. ومن خلال هذه الواقعية السياسية تمكنت إثيوبيا من الالتزام بالحياد في جميع الصراعات الدولية، وخلق علاقات استراتيجية مع القوى العالمية، واجهت الحكومة الإثيوبية المنفية مخاطر التهديدات الإقليمية الاستعمارية الإيطالية (١٩٤١-١٩٣٦م)، وأيضًا دعمت إثيوبيا حركات التحرر في أفريقيا الجنوبية، مستغلةً في ذلك رمزية الإمبراطور هيلاسيلاسي كزعيم إفريقي تاريخي يحكم دولة إفريقية معترف بها عالميًا[٣]. هذه المرونة والواقعية السياسية التي اتبعها الرئيس هيلاسيلاسي ساعدته

(١) الإمبراطور هيلاسيلاسي: يرجع نسبه إلى، ليج تفاري ماكونن، وتقول الرواية الإثيوبية بأنه سليلًا مباشرًا للإمبراطور منليك الثاني، ولكن ليس من اتجاه الأب، بل من خلال والدته التي تزوجت من حفيد منليك. أنظر:

Haile Selassie, My life and Ethiopia's Progress, (London, Oxford University Press, 1976), p16.

(٢) زاهر رياض، تاريخ إثيوبيا، (مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦٥)، ص٧٩.

(٣) طلعت اسماعيل رمضان، إجراءات الطوارئ البريطانية في مصر تجاه النزاع الإيطالي الحبشي ١٩٣٥م، (القاهرة، ١٩٩١)، ص٤٩.

في تعزيز وتطوير علاقاته الخارجية مع جميع الدول، وعززت من مكانة إثيوبيا كقوة إقليمية فاعلة حافظت على استقلالها وسيادتها رغم التحديات الأوروبية الاستعمارية في منطقة القرن الإفريقي وساحل البحر الأحمر(١).

شكل الاحتلال الإيطالي لإثيوبيا في سنة ١٩٣٦م منعطفًا تاريخيًا في تطوير العمل الدبلوماسي الإثيوبي خلال فترة لجوء الإمبراطور هيلاسيلاسي إلى بريطانيا، والذي كان يعمل بجهدٍ كبيرٍ من أجل تقوية العلاقات الاستراتيجية الثنائية مع كل من بريطانيا وفرنسا، خاصة خلال فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٣٩م)، وتلقى الإمبراطور وعودًا من الحكومة البريطانية بتحرير بلاده من قبضة الاستعمار الإيطالي في حال موافقته على المشاركة في الحرب العالمية الثانية بجانب دول الحلفاء(٢).

تجدر الإشارة إلى أن الإمبراطور الإثيوبي استفاد من شعارات الدعاية التي اتخذتها دول الحلفاء عند إعلان حربها ضد دول المحور بقيادة إيطاليا في المنطقة، التي كانت تتلخص أهدافها في تخليص العالم من مشروع الدكتاتورية النازية والفاشية، والدفاع عن الديمقراطية، وخلق عالم ديمقراطي أفضل يسوده الأمن والاستقرار. بينما تركزت دعاية الحكومة البريطانية على ضرورة تخليص إثيوبيا من الاستعمار الإيطالي، وعودة هيلاسيلاسي إلى سدة الحكم، والعمل الجاد على قيام دولة الصومال الكبير، والذي يتكون من الصومال البريطاني، والصومال الإيطالي، والصومال الإثيوبي(٣). وهذه الدعاية كانت تتفق إلى حدٍ كبيرٍ مع طموح وأهداف الشعبين الإثيوبي والصومالي، لذلك وجد مشروع إعلان الحرب على إيطاليا في منطقة شرق أفريقيا القبول الرسمي والشعبي، وانخرطت هذه المجموعات المحلية في القتال

(١) ساهيد أديجومي، تاريخ إثيوبيا، مرجع السابق، ص٢٣٩.

(٢) ترخانو فسكي. ف، سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد الحميد الجمالي، (مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٦)، ص٨١.

(٣) السيد رجب حراز، بريطانيا وشرق إفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال، مرجع السابق، ص٨٤.

الأوروبي بالأراضي الإفريقية، وفي مقابل ذلك وعدت بريطانيا هؤلاء الوطنيين بأن يكون ثمن هذه التضحية المادية والبشرية لإثيوبيا الحرية من قبضة الاستعمار الإيطالي، بينما ينال الشعب الصومالي حُريته الكاملة في مشروع توحيد الأمة الصومالية وبناء الدولة بعد نهاية هذه الحرب(١).

بناءً على ما سبق يتضح لنا أن الهدف الأساسي من هذه الدعاية البريطانية كان مجرد محاولة منها لإيجاد حلفاء محليين يوفرون لها الرصيد البشري لإدارة المعركة في المنطقة ضد دول المحور بقيادة إيطاليا التي كانت تتفوق على جميع دول الحلفاء عسكريًا في بداية الحرب العالمية الثانية، خاصة في جوانب الإعداد والتدريب والتسليح البري والجوي في القرن الإفريقي. ولهذا اعتمدت بريطانيا في خطتها العسكرية في بداية الحرب على سياسة الدفاع عن المناطق الاستراتيجية الحيوية بهدف تأخير تقدم القوات الإيطالية إلى حين استعادة توازنها العسكري في المنطقة(٢). وجدت بريطانيا فرصتها في استغلال وجود الإمبراطور هيلاسيلاسي المنفي إلى أراضيها بعد الاحتلال الإيطالي لإثيوبيا، حيث غادر الإمبراطور العاصمة أديس أبابا واستقر به الحال في لندن التي استعانت به في حربها ضد إيطاليا في منطقة القرن الإفريقي. وفي هذا النحو أعلن وزير الخارجية البريطاني المستر أنتوني إيدن Anthony Eden (٣) بتصريح في فبراير ١٩٤١م، بترحيب حكومة جلالة الملك البريطانية بعودة الدولة الإثيوبية المستقلة، والاعتراف بحقوق الإمبراطور هيلاسيلاسي في العرش، ومؤكدًا على عدم وجود أي

(١) أحمد برخت ماخ، وثائق عن الصومال والحبشة وأريتريا، (شركة الطوبجي للنشر، القاهرة، ١٩٨١)، ص٨٩.

(٢) ترخانو فسكي. ف، مرجع سابق، ص٦٥.

(٣) أنتوني إيدن، هو روبرت أنتوني إيدن (Anthony Eden Robert) هو شخصية سياسية بريطانية بارزة شغل منصب وزير خارجية بريطانيا خلال معظم فترة الحرب العالمية الثانية، وأصبح لاحقًا رئيسًا للوزراء. وكان المكلف الرئيسي بتنفيذ السياسة الخارجية البريطانية في خضم الحرب، والممثل الدبلوماسي الأول لبريطانيا لدى الحلفاء والدول المحايدة، وشارك في معظم المؤتمرات الدولية الحاسمة التي حددت مصير الحرب وما بعدها.

أطماع بريطانية في الحبشة، وأن العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات البريطانية سوف تتم بالتفاهم مع الإمبراطور وينتهي عملها عندما يسمح الوضع في المنطقة بذلك[١].

في مقابل ذلك التصريح البريطاني أعلن الإمبراطور هيلاسيلاسي بدخول دولة إثيوبيا في الحرب العالمية الثانية إلى جانب دول الحلفاء في منطقة شرق إفريقيا، وبعد هذا الإعلان نجح الجيش البريطاني في تنسيق عمليات الاتصال بين هيلاسيلاسي والزعماء الأحباش، ومساعدته في تذليل كافة الصعاب والتحديات العسكرية اللوجستية الخاصة بالإعداد والتدريب والتسليح قبل عودته إلى إثيوبيا عبر الأراضي السودانية التي كانت في عام ١٩٤١م.[٢] وتمكنت القوات التي جمعها الإمبراطور هيلاسيلاسي في تحقيق الكثير من الانتصارات العسكرية المهمة ضد القوات الإيطالية، وكانت لهذه القوات الإثيوبية دورًا فعالًا في سقوط الحاميات العسكرية والمدن سريعًا بما فيها العاصمة أديس أبابا، وربما هذا يعود إلى طريقة قتالها وحركتها التي تتميز بالخفة والسرعة، كما وجدت هذه القوات الدعم والسند من حواضنها القبلية المحلية التي ساعدتها في القضاء على ما تبقى من القوات الإيطالية في جميع المناطق الإثيوبية[٣]. ونتيجة لهذه الانتصارات العسكرية الساحقة التي حققتها القوات الإثيوبية بقيادة الإمبراطور هيلاسيلاسي رأت الحكومة البريطانية بضرورة مواصلة هذا الحلف السياسي العسكري الاستراتيجي مع إثيوبيا والتي وافقت على مشاركة قواتها في القتال مع بريطانيا في شمال أفريقيا ضد دول المحور خلال فترة الحرب العالمية الثانية

---

(1) Bahru Zewd, A History of Modern Ethiopia 18551991-, (London, James Curry, 1992), P78.

(٢) السيد رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا وتأسيس مستعمرتي أريتريا والصومال، (مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٦٠)، ص١٧٨.

(3) Bahru Zewd, A History of Modern Ethiopia, Op. cit. p 131.

في وقت لاحق[١].

بعد تراجع الجيش الإيطالي في جميع المناطق بشرق إفريقيا، وسيطرة بريطانيا على الصومال الإيطالي وأريتريا، وعودة الإمبراطور هيلاسيلاسي إلى عرشه في إثيوبيا. بدأت سلسلة من المفاوضات الدبلوماسية بين البريطانيين والإثيوبيين لتنظيم العِلاقة بينهم في المنطقة، ونتج عن هذه المفاوضات المارثونية توقيع معاهدة اتفاقية في يناير ١٩٤٢م[٢]، وبموجبها تعهد الإمبراطور بالسماح للقائد البريطاني باتخاذ ما يلزم تجاه العدو الإيطالي، وأن تبقى منطقة الأوقادين تحت الإدارة البريطانية، وفي مقابل ذلك تعهدت بريطانيا بتقديم بعثة عسكرية متكاملة لإثيوبيا، تساعد في عمليات الدمج والتسريح وإعادة تكوين وتدريب الجيش الجديد، وتقديم المستشارين البريطانيين لمساعدة الحكومة، كما وعدت بريطانيا ببذل جهدها من أجل عودة الأملاك الإثيوبية التي استولت عليها إيطاليا إلى حكومة الإمبراطور[٣]. وفي نجاح آخر يُحسب للدبلوماسية الإثيوبية في مجال العلاقات الدولية تمكنت حكومتها من تعديل الاتفاقية أعلاه في سنة ١٩٤٤م، بعد أن مارست خارجيتها ضغطًا كبيرًا على الحكومة البريطانية، مما أجبر إدارتها الاستعمارية الموجودة في إثيوبيا على الانسحاب من مناطق السكك الحديدية التي تقع بين أديس أبابا وجيبوتي، وكذلك منطقة الأوقادين، لكن من دون اعتراف بريطاني بالسيادة الإثيوبية عليها، فقط اعترفت برفع العلم الإثيوبي

(١) عاطف السيد، البحر الأحمر والعالم المعاصر، (دار العطوة، القاهرة، ١٩٨٣) ص٦٩.

(٢) اتفاقية يناير ١٩٤٢م، هي كانت عبارة عن صفة تبادلية بين الطرفين: بموجبها حصلت بريطانيا على قواعد عسكرية وتعاون استراتيجي مع إثيوبيا في منطقة القرن الإفريقي الحيوية، وفي المقابل حصل هيلاسيلاسي على الاعتراف الدولي بشرعيته واستقلال بلاده، وإن كان ذلك مقيدًا بنفوذ بريطاني مؤقت.

(٣) ترخانو فسكي. ف، سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية، مرجع سابق، ص٦٠.

إلى جانب البريطاني في المباني الحكومية العامة[١]. وبذلك استطاعت الدبلوماسية الإثيوبية من إنهاء الاحتلال الإيطالي في إثيوبيا بمساعدة دول الحلفاء بصفة عامة، وبريطانيا على وجه الخصوص، والتي حرصت على تعزيز وحماية المصالح الإثيوبية على حساب الدول والحركات الوطنية التحررية الأخرى في منطقة شرق إفريقيا[٢].

أما فيما يخص تطورات الحرب العالمية الثانية في الصومال، فمن السهل يُمكن ملاحظة أن بريطانيا كانت تعتبره منفذًا بحريًا قريبًا من تواجدها في عدن، ولهذا حصرت أهميته في النواحي الاستراتيجية والتجارية، وسعت إلى تشكيل ما عُرف بمفهوم دولة الصومال الكبير، وكانت دومًا تروج لهذه الفكرة[٣]. في مقابل تنفيذ ذلك الوعد دعت بريطانيا الشعب الصومالي إلى الوقوف بجانبها في الحرب ضد القوات الإيطالية في منطقة القرن الإفريقي، وبناءً على تلك المحفزات وافق الصوماليون بالمشاركة في الحرب العالمية بجانب دول الحلفاء بقيادة بريطانيا، وتمكنت حركة المقاومة الصومالية من استرداد مدينتي بربرة وهرجيسيا عاصمة الصومال البريطاني من القوات الإيطالية، وبهذه الانتصارات العسكرية استعادت بريطانيا نفوذها في الصومال[٤]. وبعد سيطرتها على أجزاء واسعة من الصومال الكبير باستثناء أراضي الصومال الفرنسي، ظهر النشاط السياسي لحركات التحرر الصومالية التي نادى بها الشباب الذين شاركوا في الحرب بجانب القوات البريطانية، واستجابت الحكومة لرغبتهم بقصد استمالتهم لتدعيم نفوذها في منطقة ساحل البحر الأحمر، ونتج عن ذلك افتتاح نادي للشباب الصومالي في مقديشو في مطلع الأربعينيات، ولاحقًا

(١) راشد البراوي، الصومال الكبير: حقيقة وهدف، (مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦١)، ص٦٣.

(٢) شوقي الجل، تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، مرجع سابق، ص١٨٩.

(٣) راشد البراوي، الصومال الكبير: حقيقة وهدف، مرجع سابق، ص٥١.

(٤) احمد برخت وثائق عن الصومال والحبشة واريتريا، مرجع سابق، ص ٢٥.

تحول هذا النادي إلى حزب سياسي باسم «حزب وحدة الشباب الصومالي[١] في سنة **١٩٤٧م**؛ وكانت من أهدافه تحقيق وحدة الصومال ونيل الحرية والاستقلال[٢]. وتطورت الحركة الوطنية الصومالية في ظل وجود الإدارة البريطانية، وطالب أعضاء حزب وحدة الشباب الصومالي، بوحدة جميع الحركات التحررية الوطنية في سبيل الوحدة والحرية والاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية، وهذه الفكرة وجدت تشجيعًا من قبل الحكومة البريطانية التي وعدتها بتحقيق ذلك عقب الحرب مباشرة[٣]. أما بالنسبة للأحداث وتطورات الحرب العالمية وما بعدها في أريتريا سنتناولها بالشرح والتحليل من خلال المحور التالي.

---

(١) يعتبر حزب وحدة الشباب الصومالي (Somalia Youth League-SYL)، أول حزب سياسي وطني حديث في الصومال، ولذلك يعتبره الكثير من المؤرخين هو رأس الرمح في عملية قيادة الحركة التحررية والقومية الأم التي شكلت الوعي الوطني والهوية القومية الموحدة في الصومال.

(٢) محي الدين مصلحي، الصومال: دراسة مقارنة في السياسات وأساليب الحكم الاستعمارية الأوروبية ١٩٤٥-١٨٨٤، (القاهرة، ١٩٩٠)، ص٣١.

(٣) راشد البرواي الصومال الكبير ص٦١.

**ثالثًا، آليات الدبلوماسية الإثيوبية في إدارة أزمة تصفية المستعمرات الإيطالية بشرق إفريقيا:**

بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥م، كانت تنتظر إثيوبيا مهمة دبلوماسية شاقة مع دول أوروبية تمتلك خبرات كبيرة في ميدان العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، خاصة بعد اعلان دول الحلفاء بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا استعدادهما لعقد مؤتمر الصلح مع دول المحور بقيادة إيطاليا وألمانيا، وفضلًا عن ذلك دخول هيئة الأمم المتحدة كجهة قانونية للنظر في أمر المستعمرات الإيطالية بإفريقيا(١). وعقدت دول الحلفاء مؤتمرًا في بوتسدام من نفس العام، تقرر فيه إنشاء مجلس وزراء الخارجية Council of Foreign Ministry تمثل فيه كل من بريطانيا والولايات المتحدة وروسيا والصين، ويكلف هذا المجلس بتحضير مشروع معاهدة صلح مع دول المحور المهزومة في الحرب العالمية الثانية، ويُعرض هذا المشروع على هيئة الأمم المتحدة لتقرر في الأمر النهائي(٢). وانتهت قرارات معاهدة الصلح مع إيطاليا التي جرت في باريس سنة ١٩٤٧م، في الجانب الخاص في أفريقيا على النحو التالي:

١. تنازلت إيطاليا عن كل حق أو سند في جميع ممتلكاتها في أفريقيا (ليبيا، وأريتريا، والصومال الإيطالي).

٢. تظل الممتلكات الإيطالية تحت حماية الإدارة البريطانية حتى يتم تقرير مصيرها نهائيًا.

٣. تقوم حكومات الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا بالاشتراك فيما بينها بتقرير مصير هذه الممتلكات تقريرًا نهائيًا في خلال سنة من تنفيذ المعاهدة الحالية بالطريقة المبينة في التصريح المشترك الصادر عن تلك الحكومات في

(1) Bahru Zewd, A History of Modern Ethiopia, Op. cit. p 132.

(٢) وليد محمد جرادات، الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر، مرجع سابق، ص١٠١.

فبراير ١٩٤٧م[١]. والذي كان ينص على الآتي:

- اتفقت حكومات الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا على أن تبت نهائيًا بالاشتراك فيما بينها في مصير الممتلكات الإقليمية الإيطالية في أفريقيا والتي تنازلت عنها طبقًا للمادة (٢٣).

- تقدم الدول الأربع تقرير مصير الأقاليم المذكورة، على أن يكون هذا التقرير نهائي، ويُحق لهذه الدول بتعديل حدود هذه الأقاليم بما يتناسب مع رغبات الأهالي، ويصون مصلحة السلام والأمن، ومع مراعاة وجهات نظر الدول الأخرى التي يعينها الأمر.

- إذا لم تتمكن الدول الأربع من الاتفاق خلال سنة من تنفيذ معاهدة الصلح مع إيطاليا على تقرير مصير أي إقليم من هذه الأقاليم، يُرفع الأمر إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لتصدر توجيه بشأنه. وتتعهد الدول الأربع بأن تقبل التوجيه وتتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذها.

- يقوم يواصل وكلاء وزراء الخارجية النظر في مسألة تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة بقصد التوصل إلى توصيات خاصة بالموضوع تعرض على مجلس الوزراء.

- يرسل نواب وزراء الخارجية إلى أي مستعمرة إيطالية سابقة لجانًا تبحث حالتها والتيقن من آراء السكان المحليين لتزويد وزراء الخارجية بالمعلومات الخاصة بالمشكلة ورؤيتهم للحل[٢].

بناءً على ما سبق دخلت إثيوبيا في مفاوضات دولية ماراثونية حول مصير المستعمرات الإيطالية السابقة في شرق أفريقيا (أريتريا، والصومال الإيطالي)،

(١) جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرر، (دار المشرق، بيروت، ١٩٨٣)، ص١٦٠.

(٢) السيد رجب حراز، الامم المتحدة وقضية اريتريا ١٩٥٢-١٩٤٥، (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٤)، ص٣-٦.

وكانت تسعى من خلال دبلوماسيتها المرنة أن تحقق الكثير من المكاسب الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية والثقافية، والتي كانت تتمثل في الضم المطلق غير المشروط لأريتريا والصومال بقصد الوصول إلى منفذ بحري، وكذلك سعت حكومتها إلى المحافظة على مصالح أمنها القومي الاستراتيجي في منطقة القرن الإفريقي وساحل البحر الأحمر[١]. وفي هذا تشير المصادر التاريخية إلى اشتداد الصراع الدولي بين القوى الفاعلة حول القضية الأريترية، ويعود ذلك نتيجة لتقاطع المصالح الدول الكبرى الفاعلة في هذه المنطقة الاستراتيجية، وتسببت هذه التقاطعات الخلافية في تحجيم المشروع الاستراتيجي الإثيوبي في منطقة شرق أفريقيا بصورة عامة، والقرن الإفريقي خاصة، بالرغم من العمل الدؤوب الذي مارسته دبلوماسيتها آنذاك في جميع لجان الهيئات الأممية المختلفة المتخصصة بقضية تصفية المستعمرات الإيطالية بإفريقيا[٢].

بدأت أولى الجلسات الدولية الخاصة بتصفية الأملاك الإيطالية بشرق أفريقيا في أكتوبر سنة ١٩٤٧م، وكانت على مستوى وكلاء وزراء الخارجية، وفي هذا الاجتماع كانت الرؤى والمقترحات متباعدة جدًا بين ممثلي الدول المعنية بحل الأزمة في المنطقة. وتصدرت القضية الأرتيرية الخلافات بين الدول الغربية؛ ويعود ذلك إلى موقعها الاستراتيجي الذي تتقاطع فيه مصالح جميع الدول الفاعلة في المشهد الإقليمي والدولي آنذاك[٣]. وعليه تباينت استراتيجيات وآراء الدول الكبرى حول مصير دولة أريتريا في كل اللجان الدولية المشكلة، فعلى سبيل المثال كانت تقوم رؤية المشروع الإثيوبي والبريطاني على مبدأ التقسيم القائم على ضم المحافظات الغربية الثلاث أغرودات وكرن ونقفة إلى السودان باعتبارها الامتداد الطبيعي له، وأن يتم ضم

(1) Bahru Zewd, A History of Modern Ethiopia, Op. cit. p 150.

(٢) جميل مصعب محمود، القضية الأريترية منذ تسويات الحرب العالمية الثانية وحتى ١٩٧٨: دراسة نظرية وميدانية، (منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠)، ص٢٣٨.

(٣) جبهة التحرير الأريترية، أريتريا: بركان القرن الإفريقي (منشورات دائرة الإعلام، مركز الإعلام الخارجي، دمشق، ١٩٨٢)، ص٦٧.

الهضبة الأريترية وكل مناطق الساحل بما فيها العاصمة أسمرا إلى إثيوبيا باعتبار أن المنطقتين تتشابها حضاريًا وثقافيًا وعرقيًا، وكانت ترى الحكومة البريطانية في مشروع التقسيم هو أفضل الحلول التاريخية والسياسية الممكنة في المنطقة(١). وبينما كانت ترى فرنسا في رؤيتها للقضية الأريترية بضرورة تطبيق مشروع الوصايا الدولية على المنطقة، مع إمكانية إعطاء إثيوبيا منفذًا بحريًا في ساحل البحر الأحمر عن طريق ميناء عصب(٢). وفي المقابل اقترحت الولايات المتحدة فكرة الوصايا الجماعية، وكانت هذه الرؤية على فكرة منح السلطة التنفيذية إلى جهة محايدة تتولى السُلطة والإدارة، وتكون مسؤولة أمام مجلس الوصايا(٣) في تنفيذ البرامج والمشاريع السياسية الموضوعة مسبقًا، وتعاونها لجنة استشارية تضم ممثلين لها من الدول الأربعة الكبرى وإيطاليا واثنين من المقيمين، كما أقرت الولايات المتحدة بحق الحكومة الإثيوبية في الحصول على المنفذ البحري عبر ميناء عصب، وبعد عشرة سنوات يحصل الإقليم على الاستقلال(٤).

في ظل هذه الخلافات الكبيرة بين أعضاء الدول المعنية بتصفية الأملاك الإيطالية بشرق إفريقيا، انفضت الاجتماعات دون الوصول إلى نتيجة أو اختراق يُذكر، واتفقوا فقط على إرسال لجان تحقيق واستقصاء عن الأحوال في المناطق الثلاث بشرق إفريقيا(٥). وقبل سفر اللجنة إلى الصومال وأريتريا تمكنت الخارجية الإثيوبية

---

(١) ساهيد أديجومي، تاريخ إثيوبيا، مرجع السابق، ص٢٠٣.

(٢) ترليفا سكيس. ج، أريتريا مستعمرة في مرحلة الانتقال ١٩٥٢-١٩٤١م، (دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٧)، ص٨٩.

(٣) مشروع مجلس الوصاية أو الوصايا الدولية : هو مقترح تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية إلى هيئة الأمم المتحدة، بهدف تأجيل القرار النهائي لمصير أريتريا، وإدارتها تحت وصايا دولية مؤقتة، لتهيئة الظروف المناسبة لتقرير المصير الحقيقي لشعبها في المستقبل، مع الحفاظ على التوازن الاستراتيجي للقوى الفاعلة في البحر الأحمر خلال فترة الحرب الباردة.

(٤) عثمان صالح سبي، تاريخ اريتريا (دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٤)، ص١٨٣.

(٥) جميل مصعب محمود، القضية الأريترية منذ تسويات الحرب العالمية الثانية، مرجع سابق،

عبر دبلوماسيها من إقناع أعضاء هذه اللجنة المصغرة بتضمين رؤيتها في تصفية المستعمرات الإيطالية بالقرن الإفريقي، وتم ذلك في اجتماع ثلاثي ضم الإثيوبيين وممثلين للحكومة الإيطالية وأعضاء اللجنة في لندن بتاريخ نوفمبر ١٩٤٧م[١]. عبرَت الدبلوماسية الإثيوبية عن موقفها في هذه القضية الدولية كما يلي:

- ترى أن هنالك روابط تاريخية وإثنية ودينية وحضارية واقتصادية بين الصومال وإثيوبيا، وهما يتفقان إلى حدٍ كبيرٍ في النظم القبلية والاجتماعية والاقتصادية.
- الطريق التجاري الوحيد أمام جَنُوب إثيوبيا هو الموانئ الصومالية على المحيط الهندي، وفي نفس الوقت منطقة الجَنُوب هي السوق الطبيعي للنشاط التجاري الصومالي.
- لا يستطيع أن يُشكل الصومال الإيطالي وحدة اقتصادية منفردًا، والحل الأفضل هو الانضمام إلى إثيوبيا.
- مآسي الإيطاليين وفظائعهم تجعل من المتعذر عودتهم مرة أخرى إلى الصومال.
- إن إثيوبيا تتهددها الأخطار من عودة الصومال إلى إيطاليا، فقد كان قاعدة لغزوها ومنصة للتدخل في الشؤون الإثيوبية[٢].

سافرت اللجنة المعنية بمعرفة آراء شعوب المستعمرات الإيطالية إلى شرق أفريقيا فوصلت الصومال أولًا في يناير ١٩٤٨م، واستمعت إلى آراء ممثلي السكان والأحزاب والأقاليم، وكان هنالك شبه اجماع حول مصير الصومال وقبول فكرة الوصاية عليه، وإن ظهرت بعض الخلافات حول من يقوم بدور الدولة الوصية

---

ص١٧٢.

(١) السيد رجب حراز، الامم المتحدة وقضية اريتريا، مرجع سابق، ص٤٥.

(2) Bahru Zewd, A History of Modern Ethiopia, Op. cit. p 170.

على الصومال[١]. ومن ثم ذهبت اللجنة إلى أريتريا واستمعت لآراء ممثلي الأحزاب والسكان والأقليات، وفي التقرير النهائي للجنة عن القضية الأريترية ظهرت الخلافات الكبيرة بين الدول حول مصيرها[٢]. والجدول التالي يوضح الخلافات المتباينة بين الدول الأوروبية حول إحصائيات تقييم ثقل الأحزاب الأريترية بين الجماهير المحلية ومدى تأثيرها على مستقبل المشهد السياسي في ذلك الوقت.

**الجدول يوضح وجهات النظر المتباينة حول تقييم قوة الأحزاب في أريتريا**

| الحزاب الأريترية | التقييم الأنجلوا أمريكي | التقييم الفرنسي السوفيتي |
|---|---|---|
| الاتحاديين | ٪٤٤,٨ | ٪٤٧,٨ |
| العصبة الإ سلامية | ٪٤٠,٥ | ٪٣٠,٩ |
| أنصار عودة إيطالية | ٪٩,٢ | ٪١٠,٧ |
| الأحرار التقدميون | ٪٤,٤ | ٪٩,٣ |
| الوطني | - | ٪١,٠ |

**المصدر**: من تأليف الباحث، بالاعتماد على مرجع: السيد رجب حراز، **الأمم المتحدة وقضية اريتريا ١٩٥٢-١٩٤٥**، (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٤)، ص٥٤.

الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه صحيح أنها تؤكد درجة الخلاف في وجهات النظر بين الدول الأوروبية في المسألة الأريترية، لكنها في الوقت نفسه تشير إلى حقيقة مفادها أن نسبة ثقل الأحزاب الاتحادية مع دولة إثيوبيا وتأثيرها على المشهد السياسي في ذلك الوقت هو الأعلى درجة، مقارنة بالأحزاب الانفصالية والاستقلالية التي كانت تمثلها العصبة الإسلامية، وهذا إن دلّ يدل على نجاح الدبلوماسية الإثيوبية

(١) محمد فريد السيد حجاج، صفحات من تاريخ الصومال، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣)، ص٨٧.

(٢) عثمان صالح سبي، تاريخ اريتريا، مرجع سابق، ص١٤٤.

سواءً كان ذلك في قوة تأثيرها على إقناع النُخبة السياسية والجماهير في أريتريا بمشروع الاتحاد معها، أو بسبب نجاحها دبلوماسيًا في عملية تزوير إرادة الحركة الجماهيرية الأريترية عبر حلفائها الأوروبيين الفاعلين في هذه اللجنة، بقصد خدمة المشروع الإثيوبي في منطقة القرن الأفريقي.

كذلك لم يختلف مضمون الاجتماع الثاني الذي عُقدت جلساته النقاشية في سبتمبر عام ١٩٤٨م، كثيرًا عن ملامح الاجتماع الأول من حيث مستوى درجة الخلافات بين الأعضاء من وزراء خارجية الدول المعنية حول قضية تصفية الأملاك الإيطالية في شرق إفريقيا، وبل اتسعت دائرة الخلافات بينهم، وتوالت الاقتراحات والرفض المتبادل في المداولات، وفي هذا الاجتماع أيقن الأعضاء باستحالة الوصول إلى حلول وسطية مرضية لجميع الأطراف، فقرر ممثلو الدول بتحويل القضية إلى هيئة الأمم المتحدة للبت في أمرها[١]. وفي بداية **الدورة الثالثة للجمعية** العامة لهيئة الأمم المتحدة في سبتمبر من العام ١٩٤٨م، قامت اللجنة العامة بتحويل هذه القضية إلى اللجنة السياسية بهيئة الأمم المتحدة لدراستها ورفع التقرير النهائي، وكما طالبت بإدراج مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة في أفريقيا في البنود والأجندية النقاشية القادمة[٢].

انعقدت اجتماعات **اللجنة السياسية** في مطلع سنة ١٩٤٩م، وشارك في النقاش ممثلون عن إيطاليا وليبيا وإثيوبيا والصومال وأريتريا، عبَرت فرنسا عن وجهة نظرها التي كانت تعارض استقلال هذه المستعمرات الإيطالية، وترى الحل في عودة إيطاليا إلى سابقًا في منطقة القرن الإفريقي، بينما أصرت الولايات المتحدة على فكرة الوصايا الجماعية، وفي المقابل أكد الاتحاد السوفيتي على ضرورة استقلال أريتريا، ومازالت بريطانيا كانت ترى في تقسيم أريتريا بين إثيوبيا والسودان هو المدخل الصحيح لحل

(١) جميل مصعب محمود، القضية الأريترية منذ تسويات الحرب العالمية الثانية، مرجع سابق، ص١٤٨.

(٢) داليا سعد الدين، إثيوبيا التوسع وتأسيس الدولة، مرجع سابق، ص١١١.

الأزمة. وفي القضية الصومالية توافقت الكتلة الغربية على أن يوضع هذا البلد تحت الوصايا الإيطالية[١]. أمام هذا الاختلاف الكبير في الآراء حول القضية الأريترية تقرر تأجيل المناقشات فيها إلى الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف إجراء المزيد من المشاورات وتقريب وجهات النظر بين الدول تجاه هذه الأزمة الدولية[٢].

في **الدورة الرابعة** للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة التي عُقدت في يوليو ١٩٤٩م، أعربت بريطانيا عن تأييدها لمطالب إثيوبيا في أريتريا، باستثناء المنطقة الغربية. وأيدت الولايات المتحدة هذا الرأي، ورأت ضرورة وضع الصومال تحت الوصايا الدولية. في المقابل أصرت فرنسا على أن فكرة التقسيم، بشرط موافقة إثيوبيا وإيطاليا[٣]. أما الموقف السوفيتي، فقد دافع عن استقلال أريتريا والصومال بعد مرور خمس سنوات، مع وضع المنطقتين تحت وصاية الأمم المتحدة خلال الفترة الانتقالية، وإنشاء مجلس استشاري خاص بهما بهدف المساعدة في إدارتهما، وأما اقتراح باكستان، فقد دعم استقلال أريتريا بعد ثلاث سنوات، مع منح إثيوبيا ممرًا أرضيًا إلى عصب. أما بشأن الصومال، فقد رأت باكستان ضرورة منحه الاستقلال بعد خمس سنوات، مع خضوعه لوصايا هيئة الأمم المتحدة خلال الفترة الانتقالية[٤].

في سبتمبر١٩٤٩م، اتخذت هيئة الأمم المتحدة قرارات بشأن تصفية الأملاك الإيطالية بشرق أفريقيا خلال المرحلة الثانية من **دورتها الرابعة**. تضمنت القرارات ما يلي:

١. **الصومال**: يصبح دولة مستقلة ذات سيادة بعد ١٠ سنوات، ويخضع خلالها

(١) جبهة التحرير الأريترية، أريتريا بركان القرن الإفريقي، مرجع سابق، ص٩٨.

(٢) عاطف السيد، والبحر الأحمر والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص٦٦.

(3) Hovet A. Carry, Africa in the U N, (London, Faber and Faber, 1963), P 71.

(4) MacKay V. Tomas, The Impact of U N in Africa, (London Africa to day, 1951), P 127.

للوصاية الدولية بإدارة إيطالية.

٢. **أريتريا**: تشكل لجنة من خمس دول (بورما، وغواتيمالا، والنرويج، وباكستان، واتحاد جَنُوب إفريقيا) لتحديد رغبات الشعب الأريتري وإعداد تقرير نهائي بمقترحات لحل القضية، يُرفع للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة[١].

تجدر الإشارة إلى نجاح الدبلوماسية الإثيوبية، عبر وزارة الخارجية نجحت في فرض رؤيتها لمشروع القضية الأريترية القائم على الاتحاد مع أريتريا، مستفيدة من تحالفاتها الاستراتيجية مع القِوَى الغربية المؤثرة في المنطقة، التي دعمت وجهات النظر الإثيوبية بشأن هذه القضية. أما مقترحات اللجنة، فكانت كالتالي:

- **بورما واتحاد جَنُوب إفريقيا**: اقترحتا حكمًا ذاتيًا لأريتريا ضمن اتحاد فيدرالي تحت التاج الإثيوبي، مع استقلال تشريعي وتنفيذي لكل وحدة، وتركيز سلطات الدفاع والخارجية والمالية والموصلات وحقوق الأقليات في يد الحكومة الفيدرالية بأديس أبابا.

- **النرويج**: اقترحت الاندماج الكامل بين إثيوبيا وأريتريا.

- **غواتيمالا وباكستان**: اتفقتا على استقلال أريتريا بعد ١٠ سنوات مع وصايا دولية، وإنشاء اتفاقيات بين إثيوبيا وأريتريا، وتأسيس منطقة تجارة حُرة في مصوع وعصب[٢].

شهدت الدورة **الخامسة للجمعية العامة** للأمم المتحدة (١٩٥٠) حسمًا لقضية تصفية الأملاك الإيطالية بشرق إفريقيا. في افتتاح الدورة، أرسل الإمبراطور الإثيوبي هيلاسيلاسي رسالة تدعو لوحدة إثيوبيا مع أريتريا. وبالفعل، ركز خطاب المندوب الإثيوبي آكيليو هابت ولد على حجج رئيسية لضم أريتريا، منها قوله: " أريتريا ليست

(١) المصدر الأمم المتحدة، وثائق قسم إنهاء الاستعمار، A/PV.299, P186 على الرابط digitallibrary.un.org

(٢) نفسه، ص٢٨٧.

مجرد أرض مجاورة، بل هي قلب تاريخنا لقد حكمها أباطرتنا منذ عصر أكسوم. والاحتلال الإيطالي كان مجرد انقاع مؤقت. وضم أريتريا ليس توسعًا، بل تحريرًا لشعبٍ ظُلِم بفصلٍ قسري عن وطنه الأم. وقال الشعبان يتشاركان اللغة الامهرية، والكنيسة الارثوذكسية، وتراثًا من التقاليد. الولايات المتحدة وبريطانيا تدركان أن الوحدة مع إثيوبيا هي الضامن الوحيد للسلام في الإقليم. وأي تقسيم سيكون تشويهًا للهوية الأفريقية. إن فصل أريتريا سيخلق دولة ضعيفة تهدد استقرار القرن الأفريقي، وتصبح أداة بيد قِوَى خارجية. لن نقبل أبدًا بتقسيم أريتريا، أنها أرض أجدادنا، وسنعيدها إلى حضن الوطن بسلام أو بغير سلام"[١].

عند تحليل الخطاب الإثيوبي بشأن القضية الأريترية، تتجلى المرتكزات الأساسية للدبلوماسية الإثيوبية في سعيها لتثبيت وجهة نظرها وترجيح كِفّة النزاع لصالح مصالحها القومية والاستراتيجية في القرن الإفريقي وساحل البحر الأحمر، وذلك من خلال الآتي:

١. الاستناد إلى مفهوم الشرعية التاريخية والسيادة: روجت الدبلوماسية الإثيوبية لفكرة أن أريتريا جزء من التراث الحضاري والثقافي الإثيوبي، مؤكدة أنها كانت تاريخيًا جزءًا من الإمبراطورية الإثيوبية قبل الاستعمار الإيطالي. وقدمت وثائق تاريخية ودينية (ارتباط الكنيسة الأرثوذكسية الأريترية بالإثيوبية). كما استفادت إثيوبيا من وضعها دولة ضحية للاستعمار الإيطالي، مشيرةً إلى الغزو الإيطالي ١٩٣٦م وانتهاكاته، لربط القضية بتصحيح جرائم الاستعمار الإيطالي، مما عزز فرضية تعاطف المجتمع الدولي معها[٢].

٢. الإعتماد على الدبلوماسية الثقافية الشعبية: اعتمدت إثيوبيا على الدبلوماسية الثقافية للتأثير على الرأي العام الدولي والمحلي، مصورةً الوحدة بين الدولتين كمشروع

(١) نفسه، ص٣٩٧.

(2) Haile Selassie, My life and Ethiopia's Progress, (London, Oxford University Press, 1976), P 65.

إيجابي يعزز التعاون والتفاهم مع الشعب الأريتري. استندت إلى وحدة اللغة الأمهرية والتاريخ المشترك والكنيسة، مما ساعد حكومة أديس أبابا في إقناع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتبني موقفها في التصويت لصالح قرار الوحدة. كما نجحت في عزل الحركات المسلمة الانفصالية عبر ترويج خطاب الوحدة عبر الدين المسيحي[١].

٣. الإعتماد على الواقعية السياسية: أظهرت الدبلوماسية الإثيوبية مرونة سياسية عالية، خاصة بعد قبولها بمبدأ المساومات في مفاوضات الأملاك الإيطالية بشرق إفريقيا. تنازلت عن الصومال الإيطالي، ركزت على أريتريا، وتجنبت التصادم مع بريطانيا، مما سهل قَبُول مطالبها. كما عقدت تحالفات استراتيجية، فتفاوضت مع بريطانيا التي فرضت مبدأ الفيدرالية مع أريتريا، وأقنعت واشنطن بأنها حليف استراتيجي، فدعمت الولايات المتحدة موقفها وضغطت على حلفائها لتأييده[٢].

توجت إثيوبيا جهودها السياسية والدبلوماسية الجبارة في إدارة أزمة القضية الأريترية عندما نجحت في تصوير ضم أريتريا كـ «إعادة توحيد" وليس استعمارًا جديدًا، من خلال القرار الذي أصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رَقَم ٣٠٠(V) لسنة ١٩٥٠م، الذي نص على قرار اتحاد أريتريا مع إثيوبيا تحت نظام فدرالي. يوضح الجدول التالي خريطة المسار الجيوسياسي للتصويت على القرار الأممي الخاص بإدارة الأزمة الأريترية، الذي تضمنت بنوده:

- اعتبار أريتريا وحدة ذات استقلال ذاتي في ضمن اتحاد فدرالي مع إثيوبيا تحت سيادة التاج الإثيوبي.
- تمتع الحكومة الأريترية بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في شؤونها الداخلية.
- اقتصار سلطات الحكومة الفدرالية على الدفاع والسياسة الخارجية والمالية.

---

(1) Ibid, P 62.

(2) MacKay V. Tomas, The Impact of U N in Africa, op. cit. P 31.

- إنشاء اتحاد جمركي بين الوحدتين الفدراليتين[١].

**الجدول يوضح: الخريطة الجيوسياسية للتصويت على القرار الأممي رقم V 390 لسنة ١٩٥٠،الخاص بالقضية الأريترية**

| القرار هيئة الأمم المتحدة الخاص بالقضية الأريترية | أمثلة من رأي الدول العظمى حول القرار | سبب تأييد أو معارضة القرار أو الامتناع |
|---|---|---|
| تأييد القرار (٤٦ من أصل ٦٣) بنسبة ٧٦.٦٪ | الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومعظم دول أمريكا الجنوبية | - تضارب المصالح مع الاتحاد السوفيتي في المنطقة<br>- فرض الهيمنة الغربية في ساحل البحر الأحمر عن طريق إثيوبيا |
| معارضة القرار (١٠ من أصل ٦٣) بنسبة ١٦.٦٪ | مصر وسوريا والعراق وباكستان والاتحاد السوفتي | - خرق قانون حق تقرير المصير<br>- حماية المسلمين<br>- تضارب المصالح مع الغرب |
| الامتناع عن التصويت (٤ من أصل ٦٣) بنسبة ٦.٦٪ | الأرجنتين والسويد والسعودية والأردن | - مبدأ رفض التدخل في شؤون القارة الأفريقية |
| الغياب عن الجِلسة (٣ من أصل ٦٣) | – | – |

المصدر الأمم المتحدة، قسم إنهاء الاستعمار، A/PV.299, P408 على الرابط digitallibrary.un.org

(١) نفسه، ص٣٠٠.

تشير الإحصائيات والمعلومات الواردة في الجدول أعلاه إلى نجاحٍ كبيرٍ للدبلوماسية الإثيوبية في مسألة إدارة الأزمة الأريترية وحلها، حيث حُظيت بتأييد دول غربية فاعلة (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة) للتصويت لصالح موقفها في الأمم المتحدة. نجحت الخارجية الإثيوبية بذلك في هزيمة مشروع الاتحاد السوفيتي ومصر المعارض للضم الأريتري، وفشلت جهودهما في توحيد الجبهة الإقليمية والدولية ضد المشروع الإثيوبي في المنطقة.

**ختامًا**، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، ومنها:

- نجحت إثيوبيا في إدارة الأزمة السياسية الدولية حول قضية تصفية الأملاك الإيطالية في شرق إفريقيا، عبر استراتيجية دبلوماسية مكنتها من تحويل الأزمة إلى قضية سيادة وشرعية دولية وأمن قومي، مستفيدةً من رمزيتها كدولة مستقلة، وضحية الاستعمار الفاشي.

- قدرة الدبلوماسية الإثيوبية على المناورة والتأثير في الهيئات واللجان الأممية، يظهر دور القوى الإفريقية الناشئة في النظام الدولي ما بعد الاستعمار، ثَمّ وضعت حدًا للرواية التقليدية التي تصور أفريقيا كمجرد قارة تتلقى الأحداث الدولية.

- تنوعت الدبلوماسية الإثيوبية الناشئة في استخدامها للآليات السياسية، منها التشبيك الدولي في عملية بناء التحالفات مع الدول الغربية الفاعلة في المشهدين الإقليمي والدولي. وتوظيف الهيئات الدولية والأممية، كمنابر للخطاب السياسي وكسب التعاطف الدولي. آلية استخدام خطاب الشرعية، ركزت في خطبها على إظهار قيم العدالة واستعادة الحقوق والسيادة بعد التحرير.

- أخيرًا، الحُنْكَة السياسية للقيادة الإثيوبية بقيادة الإمبراطور هيلاسيلاسي.

**قائمة المصادر والمراجع:**

**أولًا، المراجع العربية والمعربة:**

١. أحمد برخت ماخ، **وثائق عن الصومال والحبشة وأريتريا**، شركة الطوبجي للنشر، القاهرة، ١٩٨١.

٢. الأمم المتحدة، مجموعة الوثائق الرسمية بشأن إنهاء الاستعمار، قسم اللجنة السياسية، ١٩٥٠.

٣. ترخانو فسكي. ف، **سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية**، تَرْجَمَة عبد الحميد الجمالي، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٦.

٤. ترليفا سكيس. ج، **أريتريا مستعمرة في مرحلة الانتقال ١٩٥٢-١٩٤١م**، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٧.

٥. جبهة التحرير الأريترية، **أريتريا: بركان القرن الإفريقي**، منشورات دائرة الإعلام، مركز الإعلام الخارجي، دمشق، ١٩٨٢.

٦. جلال يحي، **التنافس الدولي في بلاد الصومال**، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٥٩.

٧. جمال حمدان، **استراتيجية الاستعمار والتحرر**، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٣.

٨. جميل مصعب محمود، **القضية الأريترية منذ تسويات الحرب العالمية الثانية وحتى ١٩٧٨: دراسة نظرية وميدانية**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠.

٩. حسن مكي محمد، **السياسات الثقافية في الصومال الكبير ١٩٨٦-١٨٨٧**، دار المركز الإسلامي الإفريقي، الخُرْطُوم، ١٩٩٠.

١٠. داليا سعد الدين، **إثيوبيا: التوسع وتأسيس الدولة**، سلسلة دراسات أفريقيات المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٧.

١١. راشد البراوي، **الحبشة بين الإفظاع والعصر الحديث**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦١.

١٢. ـــــ، **الصومال الكبير: حقيقة وهدف**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦٢.

١٣. زاهر رياض، **تاريخ إثيوبيا**، مكتبة

الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦٥.

١٤. ساهيد أديجومي، **تاريخ إثيوبيا**، تَرْجَمَة مصطفي مجدي الجمال، المركز القومي للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١٨.

١٥. السيد رجب حراز، **التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا وتأسيس مستعمرتي أريتريا والصومال**، مِطْبَعَة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٦٠.

١٦. ـــــــ، **بريطانيا وشرق أفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧١.

١٧. ـــــــ، **الأمم المتحدة وقضية أريتريا ١٩٥٢-١٩٤٥**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٤.

١٨. شوقي الجمل، **تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٧١.

١٩. طلعت إسماعيل رمضان، **إجراءات الطوارئ البريطانية في مصر تجاه النزاع الإيطالي الحبشي ١٩٣٥م**، القاهرة، ١٩٩١.

٢٠. عاطف السيد، **البحر الأحمر والعالم المعاصر**، دار العطوة، القاهرة، ١٩٨٣.

٢١. عبد الله حسين، **المسألة الحبشية**، المِطْبَعَة الرحمانية، القاهرة، ١٩٥٣.

٢٢. عثمان صالح سبي، **تاريخ اريتريا**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٤.

٢٣. محمد أنيس، **الدولة العثمانية والمشرق العربي**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٨٥.

٢٤. محمد فريد السيد حجاج، **صفحات من تاريخ الصومال**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

٢٥. محيي الدين مصلحي، **الصومال: دراسة مقارنة في السياسات وأساليب الحكم الاستعمارية الأوروبية ١٩٤٥-١٨٨٤**، القاهرة، ١٩٩٠.

٢٦. هالفورد ماكندر: **محور الجغرافيا في التاريخ**، تَرْجَمَة أحمد محمد الدباغ، بدار الفرقد، يروت، ٢٠٢١.

٢٧. هنري كسنجر، **الدبلوماسية**، تَرْجَمَة مالك فاضل البديري، الأهلية

للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥.

٢٨. وليد محمد جرادات، **الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر الماضي والحاضر**، دار الثقافة، الدوحة، ١٩٨٧.

**ثانيًا: المراجع الأجنبية:**

29. Bahru Zewd, A History of Modern Ethiopia 1855-1991, London, James Curry, 1992.

30. Haile Selassie, My life and Ethiopia's Progress, London, Oxford University Press, 1976.

31. Harold G. Marcus, The Life and Times of Menelik; Ethiopia 1844-1913, Lawrenceville, NJ; Red sea Press, 1995.

32. Hovet A. Carry, Africa in the U N, London, Faber and Faber, 1963.

33. MacKay V. Tomas, The Impact of U N in Africa, London Africa to day, 1951.